التنمية الزراعية في السودان: الإمكانات والتحديات

عبدالله أحمد عبدالله

Abstract: Abstract: This paper aims at presenting and discussing agricultural development in the Sudan (before separation): potentials and challenges. It gives a brief description of the geography and environmental zonation from the arid north to the humid south and its impact on agriculture. The paper also describes the huge agricultural resource base (soil, water, plant cover and climate). The farming systems comprise the irrigated and the traditional rain-fed, including livestock herders and semi-mechanized rain-fed. In this environment, several grain crops, oil crops and horticultural crops are grown. The paper also discusses the importance of the agricultural sector in the economy and the livelihood of the population. Moreover, the challenges and factors affecting agricultural development and the agricultural strategy are discussed. The paper ends with a brief mention of the agricultural mobilization which was declared in 2008.

١ – مقدمة

السودان قطر عربي أفريقي يتميز بموقع جغرافي فريد يربط بين الدول العربية في شمال أفريقيا والدول العربية عبر البحر الأحمر ودول شرق ووسط وغرب أفريقيا، ويجاور ثماني دول عربية أفريقية. وهو بذلك يشكِّل منطقة تماس وتواصل بشري وتجاري وثقافي، وبوتقة تفاعل عربي أفريقي، ويتسم بالتنوع العرقي والثقافي والديني والبيئي.

وبما أن السودان يقع جغرافياً ضمن إقليم السهل السوداني الأفريقي (Sudano Sahelian African Region). فهو يتعرض في بعض أجزائه لموجات من الجفاف وتذبذب في هطول الأمطار يفضي إلى تذبذب في الإنتاج الزراعي المحصولي والحيواني، وإلى موسم زراعي مطري واحد يتفاوت طوله بين ٧٥–١٢٠ يوماً، مما يحد من تنوع المحاصيل التي تتيسر زراعتها مطرياً.

يتميز السودان بمساحة شاسعة تبلغ حوالي ٢,٥ مليون كم.[٢] وقد كان قبل انفصال الجنوب أكبر الأقطار العربية الأفريقية مساحةً، وأنعم الله عليه بوفرة في الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٨٤ مليون هكتار (الهكتار = ٢,٣٨ فدان)، وبمعدلات متفاوتة من الأمطار من أقل من ٥٠ ملم إلى نحو ١,٥٠٠ ملم، تقوم عليها الزراعات المطرية والمراعي والغابات في مساحة تقدر بنحو ٦٦ مليون هكتار. وكذلك ينعم السودان بنهر النيل وروافده، وتبلغ حصته من مياه النيل ٢٠,٥ مليار متر مكعب في أواسط السودان، وبكميات من المياه الجوفية لم يتم استخدامها بالكفاية المطلوبة بعد، إضافة إلى عدد من الأودية الموسمية ومياه القاش وطوكر. توفر هذه الموارد ظروفاً ملائمة لإنتاج الكثير من المحاصيل، وتمد الثروة الحيوانية بكتلة علفية هائلة من المراعي الطبيعية. وتشمل هذه الثروة نحو ١٠٣ مليون رأس من الأبقار والأغنام والماعز والإبل، إضافة للحيوانات البرية. ويزخر السودان كذلك بثروة سمكية في البحر الأحمر والنيل وروافده.

يمتد السودان من الصحراء الجافة في الشمال، تدرجاً عبر المناطق شبه الجافة، إلى السافنا خفيفة وعالية الأمطار، انتهاءً بالمنطقة الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة (قبل الانفصال) والغطاء الشجري الكثيف. والسودان بذلك قطر متنوع البيئات والنظم الزراعية ومتعددها؛ فتُقسم عادةً البيئات الزراعية في السودان إلى ست مناطق مناخية حسب تصنيفات هرسون وجاكسون (١٩٥٨)، وهي تقسيمات

تحتاج الآن إلى مراجعة نسبةً لما طرأ من تغير في التركيبة النباتية وفي خصوبة التربة نتيجة للتغيرات المناخية التي حدثت بعد ١٩٥٨ – ونورد في إيجاز شديد هذه المناطق الأيكولوجية المختلفة لما لها من انعكاسات على التنمية الزراعية.

أ. المنطقة شبه الجافة: تُقدر مساحتها بحوالي ٢٠٪ من المساحة الكلية للقطر قبل الانفصال، وتتسم بتفاوت الأمطار ما بين ٥٠–٣٠٠ ملم في العام، تكفي لغطاء نباتي حولي يصلح لرعي القطعان المتحركة. وتندر زراعة المحاصيل في المنطقة ما عدا في الخيران.

ب. منطقة السافنا قليلة الأمطار بالأراضي الرملية: تُقدر مساحتها بحوالي ١٣٪ من جملة المساحة الكلية – أيضاً قبل الانفصال – وتتفاوت فيها كمية الأمطار بين ٣٠٠–٤٥٠ ملم، وتسود في هذه المنطقة تربة القوز الرملية، ويتكون الغطاء النباتي من النباتات الرعوية الحولية، وتسود فيها الزراعة التقليدية للذرة والدخن والفول السوداني وتربية الحيوان في تكامل مع الصمغ العربي.

ج. منطقة السافنا متوسطة الأمطار بالأراضي الطينية: تشمل السهول الطينية الوسطى، وتغطي حوالي ١٤٪ من المساحة الكلية للبلاد، وتتراوح كمية الأمطار بين ٤٠٠–٥٠٠ ملم، وتقع فيها الزراعة شبه الآلية والتقليدية والغابية (الصمغ العربي). وتقع في هذه المنطقة المشاريع الزراعية الكبرى: مشروع الجزيرة، والمناقل، والرهد، والسوكي، وحلفا الجديدة.

د. منطقة السافنا مرتفعة الأمطار (٨٠٠–١٥٠٠ ملم) قبل إنفصال الجنوب: تشكِّل حوالي ١٧،٨٪ من المساحة الكلية، وفيها مساحات رعوية هائلة، إضافة إلى المناطق الجبلية في الجنوب.

٢- القاعدة الموردية الزراعية

يُشار عادةً للقاعدة الموردية الزراعية بأنها الموارد الأرضية أو البيئة الطبيعية التي تشمل التربة والمياه والمناخ والموارد الوراثية النباتية وما تقوم عليها من محاصيل وغابات ومراعي وثروة حيوانية وأسماك.

يحظى السودان بموارد طبيعية زراعية هائلة، إذ تبلغ مساحة السودان قبل انفصال الجنوب ٣٥٠ مليون هكتار، يُقدر منها ٨٤ مليون من التربة المنتجة القابلة للزراعة، تزرع منها حالياً حوالي ١٥ مليون هكتار سنوياً في الزراعة المطرية. وما تبقى صالح للاستخدام في زراعة المحاصيل.

أ- مورد التربة: يحظى السودان بوفرة في التربة المنتجة في كثير من أجزائه. والعنصر المحدد للزراعة هو غالباً وجود المياه للزراعة والشرب، إضافة إلى المال. ويتم تصنيف استخدامات الأراضي عادة إلى ٩٤ مليون فدان صحراء، و٧٥ مليون مرعى، و٢١٨ مليون غابات، و١٢ مليون فدان زراعة تقليدية (متوسط العام)، و١٥مليون فدان زراعة مطرية، و٤٨ مليون زراعة مروية. هذه إحصاءات قبل الانفصال. وتصنف التربة إلى الأراضي الطينية الرسوبية في السهول الوسطى، وهي أكثر مقاومة للتعرية، وإلى أراضي القوز الرملية الثابتة التي تسود في بيئات مناخية أمطارها دون الـ ٦٠٠ ملم في العام، بما يجعلها أكثر تعرضاً للتعرية والتدهور بسبب ضعف الغطاء النباتي، وافتقارها للمادة العضوية، وشح العناصر الغذائية.

ب- مورد المياه: تقدر الموارد المائية بنحو ٣١,٥ متر مكعب تشمل حصة السودان من مياه النيل في وسط السودان، إضافة إلى ١١,٥ مليار متر مكعب من الموارد المائية السطحية غير النيلية في السنة، من مياه أمطار والمياه الجوفية.

ج- الغطاء الغابي: تبلغ مساحة الغابات في السودان قبل الانفصال حوالي ٢١٨ مليون فدان، ٦٨٪ منها في الجنوب و٣٢٪ في الشمال. ويوفر الغطاء النباتي كتلة علفية لمرعى الحيوان، وتوفر الأشجار ثماراً لغذاء الحيوان والإنسان.

د- المورد الوراثي: إن تنوع الموارد الوراثية (التنوع الحيواني) يمثل العنصر الأهم في السعي لاستدامة تحسين أداء المحاصيل.

هـ- المناخ: المناخ مورد اقتصادي، لما قد يسبب من أضرار بالزراعة. وتجئ أهمية المناخ من التغيرات التي تحدث فيه، حيث يتحكم في نوعية المحاصيل والمراعي وإنتاجيتها، وفي تربية الحيوان.

ينعم السودان بالشمس المشرقة طوال العام وبشتاء معتدل وصيف حار وأمطار تتفاوت من الندرة في الشمال للغزارة في الجنوب. وللمناخ تأثيره في الإصابة بالأمراض وانتشار الآفات مثل الجراد.

٣- النظم الزراعية

إن الظروف المناخية، والبيئات الزراعية المتنوعة، وموارد التربة واستخداماتها المختلفة، والموارد المائية، ونظم الاستثمار، واستراتيجيات التنمية الزراعية عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، والظروف الاجتماعية، والتقانات المستخدمة في الإنتاج الزراعي، كلها مجتمعة أفضت إلى ثلاثة نظم زراعية رئيسية، هي: الزراعة المروية والفيضية، والزراعة المطرية التقليدية وتشمل تربية الحيوان، والزراعة المطرية شبه الآلية. ولكل من هذه النظم سماته الخاصة وأهميته المعيشية والغذائية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: الزراعة المروية والفيضية:

بدأت الزراعة المروية في السودان باستخدام السواقي، ومن ثم استخدام الطلمبات الرافعة للمياه محل السواقي. ولقد اقتضى التوسع في الزراعة المروية (مشروع الجزيرة) إنشاء خزان سنار على النيل الأزرق (١٩٢٥)، وخزان جبل أولياء على النيل الأبيض (١٩٦٦)، وخزان خشم القربة على نهر عطبرة (١٩٦٤)، وخزّان الرصيرص على النيل الأزرق (١٩٦٦). وتم مؤخراً إنشاء سد مروي للكهرباء، ويمضي العمل في تعلية خزان الرصيرص للتوسع في الزراعة المروية.

ظلت الزراعة المروية الانسيابية أو بالطلمبات تمثل أحد أهم ركائز التنمية الزراعية في السودان. وتقدر مساحة رقعة الزراعة المروية من النيل وروافده بحوالي ٤،٦ مليون فداناً، تمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي الأرض المزروعة في البلاد، منها ٢،٢ مليون فداناً هي مساحة مشروع الجزيرة والمناقل. وتشمل الزراعة المروية الزراعة بالطلمبات على ضفتي النيل الأبيض والأزرق ونهر النيل وروافده، إضافة إلى الزراعة الفيضية في طوكر والقاش وفي الوديان. وسوف يحدث التوسع في الزراعة المروية باكتمال تعلية خزان الرصيرص وخزاني ستيت ونهر عطبرة.

أهم المحاصيل في الزراعة المروية هي القطن والذرة والفول السوداني والقمح والبقوليات وقصب السكر والمحاصيل البستانية من فاكهة وخضر. تقدر مساهمة الزراعة المروية بحوالي ثلث الناتج الزراعي و٢١،٣٪ من القيمة الكلية للإنتاج الزراعي. وتستخدم الزراعة المروية جل المدخلات الزراعية من أسمدة ومبيدات، وتساهم بتوفير كل محصول القمح المنتج محلياً وقصب السكر والقطن طويل ومتوسط التيلة وحوالي ٥٢٪ من الفول السوداني و٢٥٪ من الذرة الرفيعة. وتساهم الزراعة المروية في المتوسط بحوالي ٦٤٪ من المساهمة الكلية للمحاصيل في الناتج القومي الإجمالي. وقد حظيت الزراعة المروية بالنصيب الأوفر من الاستثمارات في

الزراعة والإنفاق الحكومي، وبحظ أوفر في البحث الزراعي والإرشاد والبنى التحتية وقنوات التسويق. ومع كل هذه الحظوة فقد ظلت الزراعة المروية تعاني من علل فلاحية تتمثل في ضعف الإنتاجية المحصولية، وعلل أخرى تخطيطية واقتصادية وهيكلية ومؤسسية وإدارية.

ويقع صلاح الزراعة المروية في الارتقاء بالإنتاجية، ويكون ذلك برفع كفاءة استخدام التقانات الحديثة مثل البذور المحسنة والأصناف الجيدة والأسمدة ووقاية المحاصيل وتحسين بيئة وإدارة الري، وبإصلاح مؤسسي يُمَكِّن من المزيد من الحريات للمزارعين في اختيار محاصيلهم وفق المعايير الفنية، ومشاركتهم في إدارة المياه وتوفير المدخلات الزراعية وتوفير وكفاية التمويل.

ثانياً: الزراعة المطرية التقليدية

يشمل نظام الزراعة المطرية التقليدية مربيي الماشية الرُّحَّل الذين يتحركون مع المواشي ويزرعون محاصيل سريعة النضج ويمارسون الزراعة في حيازات صغيرة تتراوح ما بين ٥ إلى ١٥ فداناً ضمن ملكيات أرض جماعية لإنتاج محاصيل الغذاء مثل الذرة والدخن والسمسم والفول السوداني، إضافة إلى الصمغ العربي والكركدى وحب البطيخ، بالاعتماد على العمل الأسري بأدوات تقليدية، وبدون الالتزام بدورة زراعية أو استخدام أي مدخلات حديثة، ويربون الماشية على المراعي الطبيعية. وعليه فإن الإنتاجية منخفضة جداً. ويُقدر متوسط مساحة الزراعة المطرية التقليدية سنوياً بحوالي ٩ مليون فداناً، تتفاوت من عام لآخر حسب كميات الأمطار ومواقيتها وتوزيعها.

تساهم الزراعة المطرية التقليدية بإنتاج ٩٠٪ من الدخن، و٤٨٪ من الفول السوداني، و٢٨٪ من السمسم، و١١٪ من الذرة، و١٠٠٪ من الصمغ العربي،

بالإضافة لزراعة البطيخ والكركدي والعدسي. ومع الأهمية الغذائية لهذه الزراعة ومساهمتها في كسب العيش لجزء كبير من السكان وسلع للصادر، فقد ظلت مهملة من حيث استخدام التقانات الحديثة، والبنى التحتية، والخدمات، والمدخلات، والاستثمار، مقارنةً مع ماتم في الزراعة المروية والمطرية الآلية.

تعاني الزراعة المطرية التقليدية من المهددات المناخية الطبيعية، وأهمها تقلبات الأمطار من عام إلى آخر، وخلال الموسم، إضافةً إلى ندرة مياه الشرب، والإصابة بالآفات والأمراض، وتناقص خصوبة التربة، ومن نظام حيازة الأرض، وضعف البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية، وضعف الاستثمار في البحوث الزراعية والإرشاد الموجهة لقضايا الزراعة التقليدية، وكذلك ضعف الخدمات المالية، وضعف مؤسسات المنتجين أنفسهم. وعليه فإن تحسين إنتاجية هذا القطاع الفرعي وتسريع وتيرة نموه سيكون لها أثر على الأسر الريفية، وعلى الأمن الغذائي، وتخفيف وطأة الفقر. ويكون هذا بترشيد استخدام الموارد الزراعية بغرض المحافظة على خصوبتها، وبتوفير البذور المحسَّنة والأصناف عالية الإنتاجية، وتحسين فرص السوق والبنى التحتية الأساسية. ويقع تطوير الزراعة التقليدية في معالجة هذه العلل، ويكون ذلك بتعزيز قدرات البحوث الزراعية وتصويب برامجها البحثية صوب رفع الإنتاجية الزراعية، واستخدام التقانات الملائمة، وتحسين البنى التحتية، بما في ذلك الطرق ومياه الشرب والتخزين والتسويق وحصاد المياه، وتوفير التمويل عبر وسائط تناسب قدرات صغار المنتجين، ودعم تنظيمات المنتجين وتطويرها، وإصلاح نظم الحيازة. هذا، إضافة إلى التوسع في برنامج حصاد المياه والري التكميلي، وتنظيم المنتجين في كيانات تمكنهم من الحصول على التمويل والتقانات، وتحسين التسويق.

ثالثاً: الزراعة المطرية شبه الآلية

ينحصر هذا النظام الزراعي في الأراضي الطينية الثقيلة في أواسط السودان، حيث تتراوح معدلات الأمطار بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ ملم في العام، وتستخدم فيه المكننة الجزئية باستخدام الجرارات وبعض المعدات الزراعية في حيازات كبيرة تتفاوت بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ فداناً للمشروع الواحد. وتنحصر عمليات الزراعة الممكننة في تحضير الأرض والبذار والدق، فيما تتم عمليات الحصاد وإزالة الحشائش يدوياً.

يُقدر متوسط مساحة الزراعة المطرية الآلية بحوالي ١٣،٧ مليون فداناً سنوياً، تتركز أساساً في مناطق القضارف والدمازين والرنك والدلنج. وكانت المساحة في هذا القطاع تقدر بحوالي مليونين من الأفدنة (٧٠-١٩٧١)، ومن بعد حدث توسع كبير يشير إلى سياسات التوسع الأفقي دون اعتبارات للبيئة، وبإغفال التوسع الرأسي وإزالة الغابات. تنتج الزراعة شبه الآلية حوالي ٦٥٪ من الذرة، و٥٣٪ من السمسم، و٥٪ من الدخن. وقد أُدخلت مؤخراً زراعة زهرة الشمس والقوار والذرة الشامية في مساحات صغيرة. وفي المتوسط تساهم الزراعة الآلية بحوالي ١٨٪ من المساهمة الكلية للمحاصيل في الناتج القومي الإجمالي.

يتسم الإنتاج في الزراعة شبه الآلية بانخفاض الإنتاجية، وبالتذبذب من عام لآخر ومن موقع لآخر حسب كميات الأمطار وتوزيعها خلال الموسم، وتعاني من تكلفة الإنتاج العالية في عمليات الكديب (إزالة الحشائش) والحصاد، ومن ضعف أداء الشرائح الفنية والحرفية، وندرة مياه الشرب، وعدم تطبيق الدورة الزراعية، مما يتسبب في تدهور التربة، ومن ضعف آليات التسويق ونظم حيازة الأرض.

إن فرص التوسع الأفقي في الزراعة الآلية المخططة تقع في مناطق السافنَّا ذات معدلات الأمطار الأعلى والأرض الطينية الثقيلة المنتجة، ويكون التوسع الرأسي

باستكمال عمليات المكننة، وزراعة الأصناف الملائمة، واستخدام التقانات المتاحة، ورفع كفاءة الفنيين، والحرص على الغابات، وإعمال التشريعات لحل قضايا حيازة الأرض، والإصلاح المؤسسي، وتطور الدورات الزراعية، والإلزام بزراعة ١٠٪ من مساحة المشروع بالغابات.

٤- المحاصيل الزراعية الرئيسية

تشمل المحاصيل الزراعية في السودان القطن طويل ومتوسط وقصير التيلة، والحبوب (ذرة، دخن، قمح)، والحبوب الزيتية (سمسم، فول سوداني، زهرة الشمس)، والبقوليات (فول مصري، حمص، بسلة، عدس، عدسي)، والمحاصيل البستانية من خضر وفاكهة وتوابل وقصب السكر وشاي وبن وتبغ، والمحاصيل الاستوائية الأخرى في جنوب السوان. هذا، إضافةً إلى الصمغ العربي والكركدي وحب البطيخ والقوار والنباتات الطبية.

لقد ظلت معدلات الإنتاجية الزراعية المحصولية والحيوانية ضعيفة في جميع النظم الزراعية المطرية والمروية، سواءً بمقارنتها بالدول المشابهة من حيث المستوى الاقتصادي أو الدول الأكثر تقدماً. فالمتوسط طويل المدى للإنتاجية التجارية لوحدة المساحة للمحاصيل الرئيسية ظل يتراوح بين نحو ٢٣ و٣٠٠ كجم للفدان لمحاصيل الذرة والدخن والفول السوداني، ويصل إلى حوالي ٧٠٠ كجم للقمح، و١٧٨ كجم للقطن الشعرة في النظم الزراعية المروية. وبالمقارنة مع دول أخرى تتضح الإنتاجية المنخفضة للممحاصيل بالسودان؛ فمتوسط إنتاج الذرة الرفيعة في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ التي تبلغ نحو ٢٥٥ كجم للفدان تمثل فقط نحو ١٤-١٦٪ من الإنتاجية في دول مثل الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأقل بنسبة ٤٥٪ من إنتاجية دول أفريقية مثل نيجيريا.

إن الارتقاء بالإنتاجية الزراعية من الهموم الملحة التي تؤثر في تكلفة الإنتاج، وتحسين الميزات النسبية والتنافسية، ورفع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي، وفي تأمين الغذاء، والحد من الفقر، وزيادة فرص العمل، والحد من الهجرة من الريف. (توضح الجداول ١-١٣ مساحات إنتاج المحاصيل الحقلية الرئيسية (ذرة، قمح، حبوب، دخن، حبوب زيتية في القطاعين المروي والمطري، والمحاصيل البستانية (١٣). ويوضح الجدول رقم (١٤) مساحات/إنتاج المحاصيل الحقلية الرئيسية (ذرة، قمح، حبوب، دخن، حبوب زيتية، في القطاعين المروي والمطري)، (انظر الملاحق).

٥- أهمية الزراعة نحو معدلات نمو زراعي مرتفعة ومستدامة

تمثل الزراعة بمفهومها الشامل النباتي والحيواني قطاع الإنتاج الرئيسي، وستظل كذلك لأمد يطول. وصلاح أهل السودان يقع في صلاح زراعتهم ونموها- فالقطاع الزراعي هو القوة المحركة للاقتصاد الوطني حتى مع مورد البترول. ويساهم القطاع الزراعي بشقيه المحصولي والحيواني بما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتوفر الزراعة سبيل كسب العيش لغالبية السكان ٧٥٪، وهي مصدر الرزق لهم، ومصدر الغذاء للبشر وللحيوان، وتوفر حوالي ٩٥٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية، وتعتمد معظم الطاقة الإنتاجية خارج الزراعة عليها كمصدر للمواد الأولية للصناعات التحويلية. وستظل الزراعة تمثل القاعدة الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام، وإنتاج الغذاء، والمساهمة بنسبة مقدرة في الصادرات، وتوفر فرص العمل، وتؤدي إلى تخفيف وطأة الفقر. ويوضح الجدول رقم (١٥) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٦- مميزات السودان الزراعية والحيوانية

يتمتع السودان بالعديد من المميزات الزراعية والحيوانية، يتمثل أهمها في التالي:

- تقع ميزة السودان الرئيسية في موارده الزراعية الطبيعية الهائلة التي يستخدم منها حالياً حوالي ٢٠٪ من الأراضي الصالحة، وثلثي نصيبه من مياه النيل، ولا تُستخدم أمطاره بالكفاءة المطلوبة، ولم يتم بعد استغلال المياه الجوفية.
- في السودان ثروة حيوانية تُقدر بحوالي ١٣٥ مليون رأس من الأنعام ونحو ١٤٠ ألف طن من المخزون السمكي وثروة غابية تُقدر بحوالي ١٢٠ مليون فدان ومراعي طبيعية تغطي ١٧٠ مليون فدان مع حياة برية مختلفة الأجناس – هذه الإحصاءات قبل انفصال جنوب السودان.
- يتميز السودان بتعدد بيئاته الزراعية وتنوعها، مما يتيح زراعة العديد من المحاصيل الحقلية والبستانية، ووفرة المراعي الطبيعية التي يعيش عليها الحيوان، والصمغ العربي، والغابات، والأسماك النيلية والبحرية. وعليه تبرز الحاجة لمدى واسع من السياسات والمؤسسات والبنى التحتية ليحدث النمو وتتراجع وطأة الفقر ويتحقق الأمن الغذائي.
- ينتج السودان سلعاً غذائية هي الأصل في بقاء الإنسان والحيوان ومهمة بالنظر لوضع الغذاء في العالم، حيث يتزايد سكان العالم بنحو ٧٣ مليون نسمة سنوياً في الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠. وينتج السودان كذلك سلعاً زراعية صناعية. وقد تم اختيار السودان في مؤتمر قمة الغذاء في روما كأحد ثلاث دول يُعتمد عليها في المساهمة في الأمن الغذائي، ويصح ذلك حتى بعد انفصال جنوب السودان.

- يوفر القطاع الزراعي معظم فرص العمل، وتُحرك الزراعة قطاعات الاقتصاد الأخرى وتتشابك معها، وتعتمد على القطاع الزراعي معظم الطاقة الإنتاجية خارج الزراعة كمصدر للمواد الخام والطاقة.
- يضطلع القطاع الزراعي بوظيفة حماية البيئة، حيث يساعد الغطاء النباتي في مكافحة التصحر وفي جوانب بيئية أخرى كالاحتياطي الحراري.
- تربط الزراعة علاقات أمامية وخلفية قوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى.

٧- التحديات والعوامل المؤثرة في التنمية الزراعية

- لقد ظل القطاع الزراعي يحتل أسبقية منخفضة من الإنفاق العام، حيث يُقدر نصيب القطاع الزراعي بحوالي ٤،٣٪، وهذه نسبة أقل بكثير مما أوصت به الشراكة الجديدة لتنمية أفريقية (DAPEN)، حيث أوصت بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من موازنات القطاع الزراعي.
- تناقصت مؤخراً مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٤٦٪ في ٢٠٠٤ إلى نحو ٣٤٪ عام ٢٠١١ - الجدول رقم (١٦) يوضح مساهمة القطاع لخمسة أعوام ٢٠٠٧-٢٠١١ وتزايد واردات السودان من السلع الزراعية، والجدول رقم (١٧) يوضح كمية الواردات في العام ٢٠١١.
- تقع الإنتاجية الزراعية المنخفضة في غلة الغذاء، وإنتاجية الأنعام، وإنتاجية العامل الزراعي، والإرتقاء بالإنتاجية - تقع في جماع حصوله على عناصر عديدة تتكامل مع بعضها لتشمل استخدام التقانات الحديثة، وتوفير الخدمات والمدخلات، وتحسين البنى التحتية، ورفع قدرات المنتجين، وإصحاح السياسات، وإصلاح المؤسسات التي تعنى بالتنمية الزراعية.

- قاعدة إنتاجية متواضعة؛ فقطاع الحبوب المهم الذي يمثل أكبر قطاعات الإنتاج لا يتعدى نحو ٤-٥ مليون طن سنوياً.
- التذبذب العالي للإنتاج من موسم إلى آخر، والذي يتم قياسه عادةً بمعامل التباين، حيث بلغ مثلاً ٣١٪ للذرة و٢٦٪ للسمسم خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣.
- الإهمال والعزوف عن مهنة الزراعة الذي تعكسه معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وتؤثر سلباً على الأمن الغذائي.
- التدهور البيئي المستمر بسبب ضعف ترشيد الاستخدام لموارد الأرض والماء لضعف ضوابط إدارة الموارد الطبيعية الزراعية فيما يلي الرعي الجائر وقطع الأشجار. وحتى يتمكن القطاع الزراعي من مقابلة هذه التحديات الكبرى الماثلة والمستقبلية لابد من معالجة العلل الهيكلية والاقتصادية والتقانية، وتعزيز الطاقة الإنتاجية بالارتقاء بمعدلات الإنتاجية، والحد من التدهور البيئي، وتفعيل السياسات الكلية والقطاعية التي تحفز المنتج لزيادة إنتاجه. ذلك أن الهدف الأصيل هو الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من كل موارد الأرض والمياه والعمل. وهنا تبرز أهمية وسائل التقنية المحسنة الملائمة والمقبولة لدى المنتجين والميسور عليها القادرة على الارتقاء بالإنتاجية، وتكفل في ذات الوقت سلامة الموارد الزراعية الطبيعية. ولتوفير التقانات المحسنة المطلوبة للارتقاء بالإنتاجية ينبغي تطوير البحوث الزراعية وتوجيهها لحل المشاكل الملحة التي تواجه المنتجين.

٨- الاستراتيجية الزراعية

تتأسس استراتيجية القطاع الزراعي على رسم أهداف بعيدة المدى لكل مكونات القطاع وواضحة المعالم لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة. وليكون القطاع أكثر ديناميكية وقادر على النمو الذاتي المستدام، وعلى المنافسة عالمياً، وفاعل في التخفيف

من حدة الفقر، ويحقق الأمن الغذائي، ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتتمثل رسالة الاستراتيجية في تحويل القطاع من قطاع يغلب عليه الطابع الإعاشي إلى قطاع مواكب لاقتصاد السوق، وذو إنتاجية وعائد عالي يجعل من الزراعة مهنة مرغوبة. وأهم عناصر هذه الاستراتيجية تتمثل في:

- التركيز على التنمية الريفية المستدامة والشاملة (محاصيل، حيوان، صيانة موارد)، وأن يحظى القطاع التقليدي بنصيب عادل من الاستثمارات بغية التنمية الريفية المتكاملة والمتوازنة.
- رفع الإنتاجية الزراعية بالاستخدام الرشيد لكل عناصرها الحاكمة لها.
- رفع قدرات البحث الزراعي والإرشاد.
- سياسات اقتصادية كلية وقطاعية مواتية ومحفزة لزيادة الإنتاجية والإنتاج.
- مؤسسات ذات قدرة عالية في مجالات الخدمات والمدخلات الزراعية.
- إعادة تأهيل وتحديث البنى التحتية ذات الصلة بالتنمية الزراعية- تنمية الموارد الزراعية وحمايتها واستدامة عطائها.
- تحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر، وتنمية الصادرات الزراعية.
- نظم معلوماتية مستدامة.
- تحسين خدمات التسويق والتمويل والصادر.
- تحسين الخدمات الاجتماعية.
- مراجعة التشريعات الزراعية وقوانين الأراضي.

٩- أهداف الزراعة ومحاور التركيز

- توفير السلع الغذائية للأمن الغذائي والعلف والمواد الخام للصناعات التحويلية، ويكون ذلك برفع الإنتاجية الزراعية والحد من الفاقد بقصد تخفيف وطأة الفقر، والتنمية الريفية المستدامة.

- زيادة حصيلة الصادرات بتوسيع قاعدة الصادر الزراعي وتنويعه ورفع مستوى جودته وسلامته الصحية، واستيفاء المواصفات والمقاييس المطلوبة عالمياً.

- التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد وتعظيم عائداتها للأجيال الحاضرة والمقبلة، وذلك باستخدام الموارد بأعلى درجة من الكفاءة، والتركيز على رفع الكفاءة الإنتاجية لصغار المنتجين، والإدارة الرشيدة لتلك الموارد وحمايتها من التدهور.

- توفير فرص عمل أكبر.

- رسم خريطة استثمارية تراعي ما يلي:

- جوانب التخصص الإقليمي.

- الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية بحيث تتكامل على المستوى القومي على أعلى معدلات إنتاجية وأقوم تركيبة محصولية سواء للإستهلاك المحلي أو التصدير أو التصنيع.

- زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

- تسريع وتيرة النمو الزراعي.

وهناك أهداف قطاعية فرعية تشمل الموارد الطبيعية (تربة، مياه)، وقطاع المحاصيل الحقلية والبستانية، والغابات، والثروة الحيوانية.

١٠- السياسات الكلية والقطاعية

من قديم الزمان تتدخل الحكومات في قطاع الإنتاج الزراعي وذلك لأسباب منها:

- تعتمد الزراعة كثيراً على عوامل مناخية يتعذر التحكم فيها، مما يقود لتذبذب الإنتاج وضرورة تدخل الحكومة عن طريق السياسات والتشريعات والمراقبة.
- الزراعة في الاقتصاد المفتوح أصبحت مثل التجارة والصناعة، ولابد من إيلائها عناية خاصة لحمايتها.
- تنتج الزراعة سلعاً غذائية مهمة لحياة البشر، وتقوم الزراعة على استخدام الموارد الطبيعية. ولابد من مراعاة الاستدامة بحسن الإدارة واستخدام التقانات الملائمة والسياسات والتشريعات. وتشمل السياسات القطاعية عادةً ما يلي:-
- سياسات هيكلية بنيوية (Structural) تهدف إلى تحسين إدارة المزارع والبنى التحتية وجعل الزراعة أقوى تنافسياً بإنتاجية أعلى وتكلفة أقل، وتشمل البحوث الزراعة والإرشاد والسياسات السعرية والمالية والعضوية، وتهدف لحماية دخول المنتجين، وضمان مقدرات المستهلكين على الشراء.
- سياسات السوق، وتهدف لرفع مقدرات المنتجين التعاقدية لمساعدة المنتج على التسويق بالمعلومات والأجهزة وسياسات الإقراض والتمويل والاستثمار والدعم.

وتشمل السياسات العامة زيادة الإنفاق العام على البنى التحتية والخدمات الأساسية المرتبطة بالزراعة إلى حد أدناه ١٠٪ من الإنفاق الحكومي، واعتماد سقف تمويلي للتنمية الزراعية لا يقل عن ٥٪ من الناتج المحلي الزراعي، وكذلك استكمال

الإصلاح المؤسس للقطاع الزراعي. وتشمل السياسات كذلك: الأمن الغذائي، وتنمية الموارد الطبيعية الزراعية وحمايتها، وتطوير البحوث، وإعطاء خصوصية للاستثمار الزراعي في مجالات الأمن الغذائي والصادر، وإدخال التقانات الملائمة.

١١- النهضة الزراعية

بعد سنوات من التجارب ومحاولات الإصلاح تظل الفجوة واسعة بين ما نصبو إليه وواقع التنمية الزراعية. ففي العام ٢٠٠٨ توفرت الإرادة السياسة والعزم الصادق لإحداث نهضة زراعية اقتصادية اجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام، وفي صالح الشرائح الضعيفة، وحماية الموارد من التدهور. وكان الإعلان بالنهضة الزراعية في فبراير ٢٠٠٨ (٢٠٠٨-٢٠١٠)، وتم تكوين المجلس الأعلى للنهضة الزراعية للإشراف والمتابعة.

تتكون الأجهزة الرئيسية للنهضة من المجلس الأعلى للنهضة الزراعية برئاسة السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية وعضوية الوزراء المختصين وولاة الولايات وبعض الخبراء. وللمجلس أمانة عامة تعمل كمستودع للمعلومات والخبرات والإفادة والرصد والمتابعة والتقييم، ومن لجنة رؤساء الدوائر ومجالس تطوير السلع وعددها ١٩ مجلساً، تضم في عضويتها حوالي أربعمائة عضواً. وتسعى هذه المجالس لتطوير السلع الزراعية إنتاجاً وتسويقاً وتصنيعاً.

لقد ارتكز برنامج النهضة الزراعية على عناصر وركائز رئيسية لتحقيق مقاصد النهضة وإحداث التحول المنشود. وتشمل هذه العناصر: تهيئة البيئة المواتية للإنتاج، والإصلاح المؤسس، وتطوير البنى التحتية التي تشمل الري وحصاد المياه والطرق الزراعية والطاقة والمعلومات. وتشمل العناصر كذلك رفع قدرات المنتجين، ومعالجة مشاكل الأراضي الزراعية، وتطوير الخدمات المساندة، وتحديث النظم الزراعية،

وحماية الموارد الطبيعية الزراعية وتنميتها. وتشمل كذلك تشجيع القطاع للمشاركة الفاعلة، وانتهاج السياسات المشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي، إضافة إلى استخدام التقانات الزراعية الحديثة والمؤثرة في الإنتاج مع تطويرها.

شرعت النهضة في أداء مهامها بالخطة التنفيذية للبرامج والمشروعات (٢٠٠٨-٢٠١١). وتهدف هذه البرامج إلى تنمية الصادرات الزراعية المحصولية والحيوانية درءاً لمخاطر الخلل الناجم عن الاعتماد المتنامي على عائدات البترول، وإلى رفع الإنتاجية، والتصنيع الزراعي، والسعي لتحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر بنسبة ٥٠٪ بنهاية العام ٢٠١٥، وتوفير فرص العمل، وزيادة دخل الفرد مع تحقيق التنمية المتوازنة.

دخلت النهضة الزراعية في برنامجها التنفيذي (٢٠١٢-٢٠١٤) الذي يمثل امتداداً طبيعياً للمرحلة الأولى، وتستوعب أسبقية للمشاريع الخاصة بسلع الأمن الغذائي، وإحلال الواردات، وتنمية الصادرات، والتركيز كذلك على النهضة في مجال الثروة الحيوانية والقطاع التقليدي المطري وشبه الآلي المطري.

المراجع الرئيسية

١- البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية مارس ٢٠٠٨.

٢- تقرير دراسة التنمية المستدامة لقطاع الزراعة المطرية شبه الآلي، مارس ٢٠٠٩ (New Tech and HSPE).

٣- حامد حسين محمد فكي (٢٠١٢/١٠/٠٦): العرض الخاص المقدم في ورشة عمل اتحاد أصحاب العمل عن انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، منظور الزراعة، الأمانة العامة لشئون منظمة التجارة العالمية، وزارة التعاون الدولي.

٤- حصاد الأداء لبرنامج النهضة الزراعية – ٢٠٠٨ ،٢٠٠٩، ٢٠١٠.

٥- عبدالله أحمد عبدالله (١٩٩٥): "نحو نمو زراعي أفضل ومستدام"، محاضرة عامة، المركز القومي للبحوث، المؤتمر العلمي الثاني (يناير ٢١-٢٤).

٦- ---------- (٢٠٠٥): "التنمية الزراعية في السودان – الفرص والتحديات"، محاضرة قدمت بكلية الزراعة، جامعة الخرطوم (أبريل).

٧- ---------- (٢٠٠٦م): "التنمية الزراعية في السودان- الواقع، التحديات، الفرص"، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد الرابع، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

٨- ---------- (٢٠٠٧): اللجنة الفرعية لدراسة الإنتاج والإنتاجية، اللجنة العليا لدراسة الواقع والرؤى المستقبلية للزراعة بالبلاد، وزارة مجلس الوزراء.

٩- ---------- (٢٠٠٨): إستراتيجية القطاع البستاني

١٠ عبداللطيف أحمد عجيمي (٢٠٠٦): نحو نهضة زراعية شاملة ومستدامة، ورقة "ملامح أسبقيات ومشروعات القطاع الزراعي"، منتدى النفرة الزراعية الخضراء.

ملحق

جدول رقم (١): الذرة (مروي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٩٣	١٠٣٢	٩٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧١٢	١٥٩٥	١٤٤٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠٤٧	٩٨٧	٨٦٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٠٢	٩١٣	٦٧٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٢١١	٩٤٤	٧٧٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١٠٥	١٠٣٨	٨٠٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٣٦٨	١٢٦٢	١٢٠١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٨٢	٩٠٣	٨٢٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٥٨	٩٢٨	١٠٦١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٧٩	٩٣٩	٦٩
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٤٢	١١٥٥	١٠٣٧
٢٠١٢/٢٠١١	٩٦٢	٨٨٢	٧٣٩

جدول رقم (٢): الذرة (مطري)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٨٣٨	٨٩٧٦	١٥٩١
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦١٤٢	١٢٠٨٨	٢٩٤٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧٢٨٩	١١٦٨٠	١٩٥٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٨٩٤٧	١٥٩٥٤	٤٠١٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٤٣٥١	٩١٣٥	١٩٠٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٩٣٤٨	١٤٧٦٧	٣٥١٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٩٢٢٦	١٤٣٩٣	٣٧٩٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٨٨٧٥	١٤٨٥١	٣٠٤٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٩٨٢٠	١٨٦٤٠	٣١٣١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣٧٢٩	١٢٤٢٥	١٩٤٠
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٨١٢	١٦١٢٣	٣٥٦٨
٢٠١٢/٢٠١١	١٨٣٠٥	٨٨٨١	١١٤٤

جدول رقم (٣): القمح (مروي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٢٠	٣٠٩	٣٣٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٧٧	٢٧٥	٢٤٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٠	٣٠٩	٣٣٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٣٢	٤١٠	٣٩٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٠٧	٣٨٢	٣٦٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٣٣	٤١٩	٤١٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٦٤	٥٣٥	٤٠٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٦٧	٤٣٥	٢٩٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٩٣	٩٦٠	٦٤١
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٦٤	٥٣٥	٤٠٣
٢٠١١/٢٠١٠	٤٦٧	٤٣٥	٢٩٢
٢٠١٢/٢٠١١	٤٤٦	٤٢٣	٣٢٣

جدول رقم (٤): الدخن (مطري)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٤٩٢	٥٢٣٧	٤٨٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٨٣٢	٦٨٠٠	٥٧٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٩٢٣	٥٨١٧	٥٨١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٣٢٤	٦٢٨٥	٧٦٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٣٢٣	٥٨١٧	٥٨١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٠٠٢	٥٣٦٠	٦٧٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٤٤٧	٥٥٧٤	٧٩٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٨٩٥	٥٥٩٨	٧٢١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣٠٣	٥٦٥٩	٦٣٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٥٤٥	٤٧٩١	٤٦٩
٢٠١١/٢٠١٠	٧٧٨	٦٠٠٩	٦٦٧
٢٠١٢/٢٠١١	٦٣٦	٣٠٩٢	٣٧٤

جدول رقم (٥): السمسم (مطري)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥٠١	٤٤٧٧	٢٨٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٧٥٤	٣٧٨٠	٢٩٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٧٩٦	١٨٦٦	١٢٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٤١٩	٣٧٨٣	٤٠١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٥٣٧	٣٦٢٧	٢٧٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٣١١	٤٣٣٩	٤٠٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٣٧٨	٢٦٧٢	٢٤٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٤١٦	٣٥٤٤	٣٥٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٩٧٣	٢٩٦٢	٣١٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٥٧٣	٣٠٣١	٢٤٨
٢٠١١/٢٠١٠	٤٢٢٦	٣٥٢٩	٣٦٣
٢٠١٢/٢٠١١	٤٠١٨	١٩٥٣	١٨٧

جدول رقم (٦): الفول السوداني (إجمالي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٣٦٧	٣٤٨٢	٩٤٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٢٢٤	٣٦٤٦	٩٩٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢١٥	٢٥٤٠	٧٣٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٧٥٧	٢٥٤٢	٧٨٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٠٠٩	٢٢٨٩	٥٢٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٦١٥	١٤٢٧	٥٥٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٩٣٢	١٤٣٥	٥٦٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٢٦٠	٢٢٧٠	٧١٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣١١٢	٢٢٦٩	٩٤٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٦١٧	٢٧٤٢	٥٤٩
٢٠١١/٢٠١٠	٤٨٠٣	٣٨٢٢	١١٠٣
٢٠١٢/٢٠١١	٣٩٩٣	٣٨٥٦	١٠٣٢

جدول رقم (٧): الفول السوداني (مروي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٧٢	٢٦٢	٢٠٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٢	١٠٦	١٠٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢٩	١٢٢	١٢٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢١٧	١٩٦	٢٠١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩١٦	١٩٦	٢٠٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٨	٢٠٠	٢٢٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٥٦	٢٥٠	٢٧٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٤٦	٢٣٦	٢٥٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٥٢	٣٣٩	٤٥٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣٤	١٧٦	١٠٤
٢٠١١/٢٠١٠	٣٢٩	٣١٠	٢٨٩
٢٠١٢/٢٠١١	٣٥٩	٣٣١	٢٩٨

جدول رقم (٨): الفول السوداني (مطري)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٠٩٥	٣٢٢٠	٧٤٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤١١٢	٣٥٤٠	٨٨٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٠٨٦	٢٤١٨	٦١٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٥٤٠	٢٣٤٦	٥٨٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٩٣	٢٠٩٣	٣١٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٠٧	١٢٢٧	٣٣٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦٧٦	١١٨٥	٢٩٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٠١٤	٢٠٣٤	٤٦١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٧٦٠	١٩٣٠	٤٨٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٣٨٣	٢٥٦٦	٤٤٥
٢٠١١/٢٠١٠	٤٤٧٤	٣٥١٢	٨١٤
٢٠١٢/٢٠١١	٤٦٣٤	٣٥٢٥	٧٣٤

جدول رقم (٩): القطن (إجمالي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٣٦	٤٠٤	٢٣٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٥١	٣٤٤	١٧٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٢٢	٣٩٧	٢٥٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٥٥	٣٩١	٢٣٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٣٦	٤٧٦	٣١١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٧٤	٤١٨	٢٥٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٦٨	٤٣٥	٢٤٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٤٨	٢٣٢	١٠٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤٨	٣١١	١٦٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٩	٩٢	٤٨
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٧	١٠٠	٧١
٢٠١٢/٢٠١١	٣٩٢	٣٦٢	٢٨٨

جدول رقم (١٠): القطن (مروي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤١١	٣٨٦	٢٣٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٣١	٣٢٤	١٧١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٩٩	٣٨٣	٢٥٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٢٩	٣٧٨	٢٣٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥١٦	٤٥٩	٣١٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٢٩	٣٨٠	٢٥١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٢١	٣٩٧	٢٤٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٧٤	١٦٣	٩٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٤٧	٢٢٧	١٤٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨١	٧٢	٤٣
٢٠١١/٢٠١٠	٨٥	٨٠	٦٢
٢٠١٢/٢٠١١	٣٥٢	٣٣٢	٢٧٤

جدول رقم (١١): القطن (مروي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٥	١٨	٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠	٢٠	٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٣	١٤	٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٦	١٣	٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠	١٧	١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٥	٣٨	٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٧	٣٨	٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤	٦٩	٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠١	٨٤	٢٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٨	٢٠	٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢	٢٠	٩
٢٠١٢/٢٠١١	٤٠	٣٠	١٤

جدول رقم (١٢): زهرة الشمس (مطري)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦	١٣	٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٧	٢٦	٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢	٢٩	١٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥	١٣	٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٨	٢٥	١٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٧	٧٢	٤٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦١	١٤٧	٧٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٢٧	٢٩٦	١٠٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٨٥	٧٣٠	٢٤٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٩١	١١٨	٤٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢٧	٢٠٦	١٢٤
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤٥	٢٣٨	٩٢

جدول رقم (١٣): المحاصيل البستانية

المحصول	المساحة المزروعة (ألف فدان)		الإنتاج (ألف فدان)	
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
المانجو	٤،٦٩	٧٠	٦،٦٢٤	٦٣٠
الموز	٥٧	٥،٦٢	٦٨٤	٧٥٠
الليمون	٣٨	٤٠	٢٢٨	٢٤٠
الجريب فروت	٥،٣٠	٣٢	١٨٣	١٩٦
البرتقال	٧،٢٦	٦،٢٧	٥،١٣٣	١٣٨
التمور	٢،٨٦	٧،٨٦	٤٣١	٥،٤٣٣
الجوافة	٥،١٨	١٩	٥،١٢٩	١٣١
أخرى	٣٧	-	١،١١	-
الجملة	٣،٣٦٣	٨،٣٣٧	٧،٢٤٢٤	٥،٢٥١٨

مساحات/إنتاج المحاصيل الحقلية الرئيسية

(ذرة، قمح، حبوب، دخن، حبوب زيتية، فقط في القطاعين المروي والمطري)

جدول رقم (١٤): الذرة (إجمالي السودان)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٩٣١	١٠٠٠٨	٢٤٩١
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧٨٥٤	١٣٦٨٣	٤٣٩٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٨٣٣٦	١٢٦٦٧	٢٨٢٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٩٩٤٩	١٦٨٦٧	٤٦٩١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٥٥٦٢	١٠٠٧٩	٢٦٧٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٤٥٣	١٥٨٠٥	٤٣٢٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٥٩٤	١٥٦٥٥	٤٩٩٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩٨٥٧	١٥٧٥٤	٣٨٦٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٨٠٥	١٩٥٦٨	٤١٩٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٤٩٠٨	١٣٣٦٤	٢٦٣٠
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢٠٥٤	١٧٢٧٨	٤٦٠٥
٢٠١٢/٢٠١١	١٩٢٦٧	٩٧٦٣	١٨٨٣

جدول رقم (١٥): القطن (إجمالي)

الموسم	المساحة المزروعة (ألف فدان)	المساحة المحصودة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٣٦	٤٠٤	٢٣٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٥١	٣٤٤	١٧٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٢٢	٣٩٧	٢٥٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٥٥	٣٩١	٢٣٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٣٦	٤٧٦	٣١١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٧٤	٤١٨	٢٥٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٦٨	٤٣٥	٢٤٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٤٨	٢٣٢	١٠٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤٨	٣١١	١٦٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٩	٩٢	٤٨
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٧	١٠٠	٧١
٢٠١٢/٢٠١١	٣٩٢	٣٦٢	٢٨٨

جدول رقم (١٦):

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	المساهمة ٪
٢٠٠٧	٦،٣٣
٢٠٠٨	٢،٣٦
٢٠٠٩	٥،٣٦
٢٠١٠	٥،٣٢
٢٠١١	١،٣٤

المصدر وزارة المالية والاقتصاد الوطني

جدول رقم (١٧):

واردات السودان من السلع الزراعية الرئيسية

(أهم الواردات في العام ٢٠١١)

السلعة	الكمية (بآلاف الأطنان)
القمح	١،٤٤٧،٥
السكر	٣٨٦،١
الأرز	٩٤،٩
الألبان ومنتجاتها	٤٣،١٤
الدخن	٣١،٤٩
اللحوم	٠،١
الأسماك	١،١٠
بقوليات	٦٩،١٥
ثوم	٣٩،٨٥
بيض	١،٣٤
فواكه	٤٥،٠٢
بطاطس	٨،١٢
زيوت نباتية	٢٨،٦١
جملة أهم السلع	٢،٣٦٨،٥٠